

الجيش والسلطة السياسية في الدول النامية-العربية: مطارحات فكرية في
بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة

*The Military and Political Power in Developing-Arab
Countries: Intellectual Vision in the Post-Cold War
Environment*

د. محمد العوفي: دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس-المغرب.

Dr. Mohamed El Aoufi: PhD in Political Science and International
Relations, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes-Morocco.

Email: m.elaoufi@hotmail.com

أ.إيمان المرزكوي: باحثة في الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط،
المغرب.

Mrs. Imane El Marzguioui: Researcher in Legal and Political Studies,
Mohamed V University, Rabat, Morocco.

Email: imane.elmarzguioui@um5.ac.ma

ملخص:

تناقش هذه الدراسة علاقة الجيش بالسلطة السياسية في الدول النامية بصفة عامة، والعربية منها على وجه الخصوص، منظورا إليها من زاوية التصورات النظرية التي قاربتها في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بكل ما حملته من زخم خارجي دافع نحو تعزيز موقع النخبة السياسية أمام العسكرية لتيسير الإصلاحات الديمقراطية في معظم هذه الدول. أما في العربية منها، فقد تميزت اختلفت المقاربة النظرية لعلاقة الجيش بالسلطة السياسية بين حقبتين اثنتين؛ قبل اندلاع ثورات الربيع العربي لعام ٢٠١١، والتي تموقع الجيش في معظم جمهورياتها كفاعل مهيم على السلطة السياسية، وكذراع للحاكم في جل الملكيات وباقي الجمهوريات، وإبان الثورات من خلال وضع شبكة تقييم قبلي لموقفه بين دعم النظام السياسي أو الإطفاف مع الجمهور الثائر. انتهت الدراسة إلى أن نجاح مسار الانتقال الديمقراطي في بعض الدول النامية الآسيوية تحقق بعد تجند النخبة السياسية للتحكم في وضع السياسة العامة؛ ومنها السياسة العسكرية، فيما تعذر ذلك في معظم الدول النامية التي حافظت فيها النخبة العسكرية على هيمنتها على كل من وضع السياسة العامة، وإدارة الأمن القومي، والتنظيم الداخلي للجيش. أما في الدول العربية، فتأكد أن الجيش فاعل مهيم على السلطة السياسية الفعلية، ومن وراء ستار مدني في جل الجمهوريات، وهو بمثابة قوة ضغط يوفر الأمن للنظم الملكية في مقابل إغداقها عليه بالامتيازات، وهو أحد المفاتيح الرئيسية لإنجاح الثورات العربية أو إفشالها. وبالتالي فأى انتقال ديمقراطي حقيقي في الدول النامية والعربية مشروط بإخراج الجيش من السلطة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية - النخبة السياسية - السلطة السياسية - الإصلاح السياسي - الدول العربية.

Abstract:

This study explores the relationship between military and political power in developing countries, focusing on Arab countries, within the theoretical frameworks that emerged in the post-Cold War era. This period was marked by external dynamics that encouraged the strengthening of political elites against a military background, thus facilitating democratic reforms in many of these countries. In the Arab context, the theoretical approach to

the link between the military and political power has evolved over two distinct periods: before and after the outbreak of the Arab Spring revolutions of 2011. Before these revolutions, the army played a dominant role in political power in most republics, serving as an extension of the rulers of monarchies and some republics. However, during the revolutions, the army faced a changing landscape, navigating between support for existing political systems and alignment with the rebel public, often influenced by tribal affiliations. The study concludes that successful democratic transitions in some Asian developing countries occurred when the political elite mobilized to control public policy, including military affairs. This contrasts with the situation in many developing countries, where the military elite has retained dominance over public policy, national security and the internal organization of the military. In Arab countries, it is clear that the military holds considerable influence over real political power, operating behind a civilian facade in most republics. It acts as a stabilizing force, providing security for the monarchies in exchange for privileges, a crucial factor influencing the outcome of the Arab revolutions. Consequently, the study suggests that genuine democratic transitions in Arab and developing countries require the removal of the military from direct political power.

Keywords: Military institution – Political elite –Political power – Political reforms –Arab countries.

مقدمة:

حظيت قضايا الجيش والسلطة السياسية باهتمام بالغ في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويعود الفضل إلى المفكر الأمريكي صامويل هنتغتون Samuel Huntington في إثارة الانتباه لهذه القضايا، عندما صاغ نظرية التحكم المدني بالعسكري في الديمقراطيات الغربية عام ١٩٥٧، حيث جعل من مبدأي "احترافية العسكرية" للضابط الغربي، و"استقلالية مجاله العسكري" إطارين تفسيريين

لحياده السياسي، ولتموقعه داخل النظام السياسي كخاضع لسلطة السياسي، باعتبار الأخير صاحب الاختصاص الحصري في حيازة السلطة السياسية. غير أن هنتغتون سيناقض نفسه في تناوله للقضايا ذاتها في بيئة الدول النامية، حين اعتقد في ستينيات القرن الماضي، ومعه تيار كبير من الباحثين الذين كانوا شكلوا مدرسة "التنمية والتحديث"، بأن مواصفات التحديث المطلوبة في قيادة عمليات بناء الدولة والأمة في هذه الدول الحديثة الاستقلال، لا تتوفر سوى في المؤسسة العسكرية، لكونها الوحيدة المتصفة بالتنظيم والانضباط والعقلنة من بين باقي المؤسسات السياسية والبيروقراطية والإدارية الأخرى. لهذا شرعن هؤلاء الباحثين لجيوش الدول النامية التدخل لاحتكار السلطة السياسية تحت دافع سد الفراغ السياسي الناتج عن غياب نخب سياسية مدنية حديثة. وقد أكدوا على أن حيازة العسكريين للسلطة هي حيازة ظرفية، ستنتهي في الأطوار الأخيرة لاستكمال البناء المؤسسي للدولة؛ في شقيه السياسي والبيروقراطي-الإداري، حينها سيعيد العسكريون السلطة للنخب السياسية حتى تضطلع بمهامها في مواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي.

لقد طال انتظار لحظة تسليم العسكريين السلطة للسياسيين، وعودتهم لتكثاتهم للقيام بوظائفهم الدفاعية، إلى أن تبين أن احتكارهم لها لم يكن بدافع المساهمة في إرساء دولة-أمة حديثة، بقدر ما سعى إلى كبح الإصلاحات السياسية الرامية إلى تمدين السلطة آنذاك. ولعل هذا ما دفع باحثان كانا من أشد المدافعين عن الدور التحديثي للجيش إلى مراجعة موقفهما منه؛ حين اعترف الأول وهو إيدوارد شيلز Edward Schils بأن احتكار الجيش للسلطة السياسية في الدول النامية بعد الاستقلال أعاق تحولها نحو الديمقراطية.¹

فيما أكد الثاني وهو صامويل فينر Samuel Finer على أن تدخل العسكريين في الشؤون السياسية لهذه الدول كرس مجموعة من المظاهر المناقضة للحدثة السياسية، من قبيل؛ الابتزاز، واستغلال النفوذ، وإزاحة النخب السياسية أو تنحيتها.²

¹ Joana, Jean, (2008), Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie, dans Darviche, Mohammad-Saïd, et Genieys, William, Penser les régimes politiques avec Juan Linz, Paris: L'Harmattan, p 5.

² تايلور، ويليام، (٢٠١٨)، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، ترجمة (أسامة عباس، وعمرو بسيونس)، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ص ١٠٥.

لما انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار الديمقراطية الغربية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، اعتقد معظم منظري الثقافة السياسية الليبرالية بأن عصرا جديدا من "الانتشار الديمقراطي" في الدول النامية قد بدأ، وأن الدعم الغربي لنخبها السياسية من شأنه أن يقودها إلى التخلص من نظمها السلطوية. ولأن معظم هذه الدول كانت واقعة تحت سيطرة نظم سلطوية عسكرية، فقد بدا واضحا أن "الانتشار الديمقراطي" الموعود كان يستهدف استعادة النخب السياسية للسلطة بعد إخراج العسكريين منها.

للاقتراب أكثر من هذا الوضع المستجد، وبالتحديد من مدى إسهام البيئة الجديدة للنظام الدولي في تيسير الإصلاح السياسي في أفق الانتقال الديمقراطي في الدول النامية، كان من اللازم إعادة تفكيك تفاعلات علاقاتها المدنية-العسكرية على ضوء التصورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة. وذلك من خلال الانطلاق من التساؤل التالي؛ تحت تأثير أي ظروف وملابسات تغير ميزان القوى بين النخبتين المدنية والعسكرية في الدول النامية بعد نهاية الحرب الباردة؟ وهل كان بإمكان سرديّة "الانتشار الديمقراطي" التي ابتدعها رواد الفكر الليبرالي آنذاك أن تخرج العسكريين من السلطة وتحل السياسيين محلهم في هذه الدول؟ تقتضي الإجابة عن السؤال السابق مساجلة طروحات تيارين رئيسيين انصب اهتمامهما على بحث تحولات الجيش والسياسة في هذه البيئة. التيار الأول قاده كل من الباحثين أرييل كرواسون Aurel Croissant وديفيد كوهين David Kuehn اللذين أبديا نوعا من التناؤل حول إمكانية تمدين السلطة السياسية في الدول النامية بأسيا في نظريتهما "التنافس المدني-العسكري في الدول النامية". أما التيار الثاني، فقد اهتم بتفكيك شفرات علاقة الجيش بالسياسة في الدول العربية، وتزعمه كل من مهران كامرافا Mehran Kamrava وزولتان باراني Zoltan Barany.

أولا: نظرية التنافس المدني-العسكري في الدول النامية

اعتقد أرييل كرواسون وديفيد كوهين أن السلطة السياسية في الدول النامية بعد نهاية الحرب الباردة، كانت تتجاذبها قوتان نخبويتان؛ الأولى مدنية لم يحد وقوعها تحت سيطرة العسكريين من سعيها لاستعادة السلطة، والثانية عسكرية محتكرة للسلطة، ومتشبثة بها. ضمن هذا التفاعل، اتسمت علاقة النخبتين بالتنافس حول شرعية اكتساب السلطة، بحيث حاولت كل نخبة منهما توظيف العوامل الداخلية والخارجية لقلب ميزان القوى لصالحها. لقد سعت النخب السياسية إلى استثمار مسعى

"الانتشار الديمقراطي" لصالحها، عبر الاستقواء بالدعم الأمريكي لتسريع وثيرة الإصلاح السياسي في مجموعة من هذه الدول، وفي مقابل ذلك، شحذ العسكريون جهودهم لمنع النخب السياسية من الوصول إلى السلطة^٣.

١- مجالات التنافس، وفرص النخبة السياسية لحسمه لصالحها

انطلق أرييل كرواسون وديفيد كوهين من فرضية أنه كلما تعززت السيطرة المدنية على الحياة السياسية في الدول النامية، إلا وتيسر تحولها الديمقراطي، وبالمقابل كلما تعززت سيطرة العسكريين على الحياة السياسية إلا وتكرست السلطوية العسكرية فيها. لقد كان التنافس بين السياسيين والعسكريين في هذه الدول، حسب الباحثين، متجاوزا نمط النظام السياسي القائم، إلى رسم شكله المستقبلي^٤. أما فيما يخص مجالات التنافس فقد حددها في خمسة، وهي؛ تجنيد النخب، ووضع السياسة العامة، والأمن الداخلي، والدفاع الوطني، والتنظيم العسكري^٥، معتبرين أن النخبة التي ستتحكم في هذه المجالات ستتمكن من تحديد شكل النظام السياسي للدولة، وتتحكم في توزيع السلطة السياسية داخله.

في سياق بحث اتجاهات التوازن بين النخبتين، أكد الباحثان أن السيطرة المدنية على المجالات الخمسة، والتقرير فيها من دون تأثير العسكريين، تتحقق فقط عندما تتمكن النخبة المدنية من الإشراف على السياسة العسكرية كسياسة عمومية، وفي كل السياسات ذات الارتباط بالشأن العسكري، بحيث يقتصر دور المؤسسة العسكرية على اتخاذ القرارات العسكرية ضمن الحدود التي وضعها السياسيون^٦. إن الوصول لهذا النمط من سيطرة السياسيين على العسكريين، حسب الباحثين، كفيل بتسريع وثيرة

^٣ نجاح ١٧ من دولة إفريقية في إجراء انتخابات مستمرة ومنتظمة، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، من أصل ٣٠ دولة كانت قد أعلنت دخولها في مراحل انتقالية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، انظر:

خشاب، أحمد إمام، (٢٠١٥)، إعادة اختبار نموذج الانتقال: هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا؟، دكار: مجلس تنمية البحث العلمي الاجتماعي في أفريقيا (CODERSIA)، ص ٩.

^٤ Croissant, Aurel, and Kuehn, David, (2011), Conceptualising Civil-Military Relations in Emerging Democracies, European Political Science (EPS), no 10, p 139.

^٥ Ibid.

^٦ مصطفى، مهند، (٢٠١٩)، العسكر ودوره في التحول-العسر والتعثر الديمقراطي، ثلاث حالات دراسة، ضمن باروت، محمد جمال، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٥٤٦.

الانتقال الديمقراطي في الدول النامية. وعلى عكس ذلك، يمكن للمؤسسة العسكرية تقويض السيطرة السياسية عبر مجموعة من الآليات المؤسسية وغير المؤسسية. بالنسبة لما هو مؤسسي؛ وقف الباحثان على حالة تعظيم مكانة المؤسسة العسكرية في دساتير هذه الدول، كوضع يمكنها من التأثير على المجالات الخمسة، بمبرر الاحتكام إلى تطبيق أحكام الدستور، حيث تروج لنفسها كمؤسسة وطنية حريصة على تطبيق الدستور^٧. أما من حيث الآليات غير المؤسسية، فتمثلت حسب الباحثين في الضغط الذي يمارسه العسكريون على الحكومات، بما في ذلك اللجوء إلى تنفيذ انقلابات عسكرية لإنهاء الحكم المدني^٨.

في كل مجالات التنافس السابقة، أكد أرييل كرواسون وديفيد كوهين أن أمام النخب السياسية مجموعة من الاستراتيجيات لفرض سيطرتها على العسكريين؛ أولها: إرضاء الضباط بامتيازات مالية، في شكل ترقية، وتحسين الخدمات الاجتماعية التي يستفيدون منها، وثانيها: الرصد والمتابعة لسلك الضباط عبر توظيف جهاز المخابرات، وثالثها: التعيين في مناصب سلسلة قيادة الجيش اعتمادا على عامل الولاء للنخب السياسية، ورابعها: الاهتمام بتمدين التنشئة السياسية للعسكريين في كل برامج التكوينات والتدريب، وخامسها: مكافأة الامتثال ومعاينة عدم الطاعة من بين الضباط^٩. أما بخصوص العوامل الهيكلية التي تحيط بالعلاقات بين المدنيين والعسكريين، فقد قسمها الباحثان إلى نوعين: عوامل خارجة عن المؤسسة العسكرية military-exogenous factors؛ وتشمل تحديد طبيعة النظام المراد تغييره، وحجم الامتيازات التي كان يوفرها للمؤسسة العسكرية، وحدود دورها السياسي. فيما شملت العوامل الداخلية الخاصة بالمؤسسة العسكرية military-endogenous factors هيكلها التنظيمي، ومستوى الانضباط المحقق داخله، واحترام التدرج الوظيفي والأقدمية، والانصياع للأوامر، ثم تماسكها

– Aurel Croissant and David Kuehn, Conceptualising Civil-Military Relations in ^٧
Emerging Democracies, Op.Cit, p 40.

٨- عبد الرحمن، حمدي وآخرون، (٢٠١٥)، الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ص ٤٨.

– Croissant, Aurel, Kuehn, David and others, (2013), Democratization and Civilian ^٩
Control in Asia, Google Books, accessed on 17/08/2020, at: <https://bit.ly/3e5pwAB>

الداخلي، وموقفها الاقتصادي على مستوى الميزانية العسكرية، وأيضاً الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها ضمن ما يعرف بـ"الدور التنموي للجيش في الدول النامية"^{١٠}.

أثرت العوامل السابقة بشدة في تفاعلات العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية، حيث كانت أبانت عن مقدار الدعم الشعبي الذي يحوزه النظام المدني الحاكم، والتوافق السياسي الحاصل داخله حول خيارات الديمقراطية والحكم المدني ونشاط المجتمع المدني، وكذلك لمدى إدراك الفاعلين في النظام لحجم التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية المحدقة بالأمن القومي للدولة. وعلى إثرها، اعتقد أرييل كرواسون وديفيد كوهين بأن سيطرة السياسيين على العسكريين تتحقق عندما ينفردون بالتقرير في المجالات الخمسة دون مساءلة من العسكريين، لكن تحقيق هذا النوع من السيطرة في الديمقراطيات الناشئة يتخذ شكل عملية تدريجية ممتدة في الزمن، تتكون من مرحلتين أساسيتين^{١١}:

المرحلة الأولى: تتشغل فيها النخب السياسية بالوقاية من الانقلابات العسكرية من خلال السيطرة على مجالي تجنيد النخب السياسية والسياسة العامة.

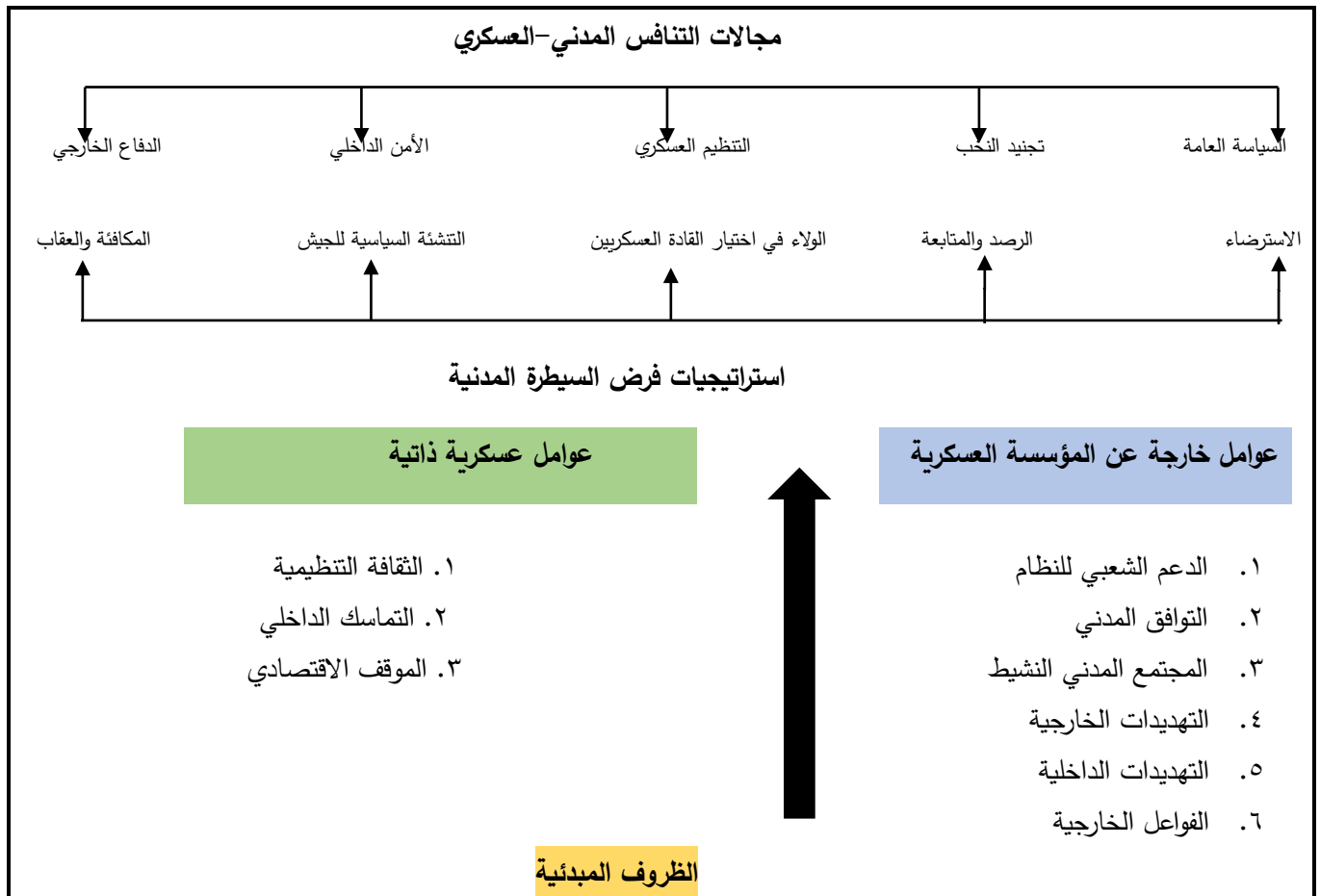
المرحلة الثانية: تتميز بتوسيع السيطرة المدنية لتشمل مجالات الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والتنظيم العسكري. لكن بلوغ هذه المرحلة لن يتم من دون حل مشاكل المرحلة الأولى، خاصة تحقيق توافق سياسي داعم لخيار الدولة المدنية، ثم النظر للسياسة العسكرية كسياسة عامة تديرها السلطة التنفيذية وتراقبها السلطة التشريعية. وفي هذا الإطار، أثير نقاش حول الشكل المثالي الذي ستستقر عليه للعوامل والاستراتيجيات المدنية في مرحلة فرض السيطرة المدنية.

٢- الهيكلية النظرية للتنافس والتوقعات الأولية لنتائج

انطلاقاً من اعتقاد الباحثين بأن بلوغ مرحلة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، تتم من خلال تفاعل العوامل العسكرية والعوامل الخارجية عن المؤسسة العسكرية حول مجالات التنافس

¹⁰– Croissant, Aurel, and Kuehn, David, (2017), Reforming Civil-Military Relations in New Democracies: Democratic Control and Military Effectiveness in Comparative Perspectives, Cham (Switzerland): Springer International Publishing, p 4.

^{١١}– محسن، أحمد، (٢٠١٨)، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، المعهد المصري للدراسات، ص. ٩، في ٣٠/١١/٢٠١٨، شوهد في ٢٣/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://2u.pw/MCiCZJy>



الخمسة، فقد عملنا على وضع خطاطة توضيحية للبنية التفاعلية للتنافس المدني-العسكري في الدول النامية.

شكل ١: عوامل واستراتيجيات فرض السيطرة المدنية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التوصيفات الواردة عند أوريل كرواسون ودافيك

كوهين

Croissant, Aurel, Kuehn, David and others, Reforming Civil-Military

Relations in New Democracies, pp. 1-22

نستنتج من الشكل التوضيحي، أن استراتيجيات فرض السيطرة المدنية هي عبارة عن فعل سياسي صادر عن النخب السياسية، حسب تقديرها لقوة الحضور السياسي للعسكريين، والذي تحدده انطلاقاً من قراءتها للعوامل المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والعوامل الخارجية عنها. فمثلاً، في حالة وجود تهديدات خارجية، يسهل على النخب المدنية التدخل في التنظيم العسكري لإعادة هيكلته وتجديد

نخبه، تحت ذريعة مواجهة التهديدات الخارجية^{١٢}، وهي في الوقت نفسه فرصة لاختيار القادة العسكريين الأكثر امتثالا للحكم المدني، خاصة وأن التهديدات الأمنية الخارجية غالبا ما تصاحب بدعم شعبي للنظام السياسي. وقد آمن الباحثان بصعوبة تحقيق السيطرة المدنية في الدول التي تكون لمؤسساتها العسكرية امتدادات في المجال الاقتصادي المدني، حيث أنه بمجرد ما يصبح العسكريون منافسون للفاعلين الاقتصاديين تتعزز احتمالات تدخلهم في الشأن السياسي، تحت دافع الحفاظ على المصالح الاقتصادية، ثم يتوسع هذا الدور مع مرور الوقت للتحكم في السياسات الاقتصادية، ومن خلاله التحكم في السياسات العامة. وفي أي مسار كالسابق، تتعدد الخيارات الاستراتيجية للنخب المدنية، فلا تجد أي سبيل سوى الاتكال على الدعم الشعبي والقوى الخارجية الداعمة للديمقراطية، أو انتهاج استراتيجية الاسترضاء، في مقابل كبح التوسع الاقتصادي للعسكريين، وإخضاعهم للرقابة والمتابعة ومعاينة عدم الممتثلين منهم^{١٣}.

وحيث إن انتهاج استراتيجيات السيطرة المدنية في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية هو شأن داخلي، فقد أوصى الباحثان النخب المدنية بالاعتماد على العوامل الخارجة عن المؤسسة العسكرية؛ كالاعتماد على الدعم الشعبي للنظام السياسي المدني، والتوافق المدني على مدنية الدولة، واستغلال المساحات المتاحة أمام المجتمع المدني، وأنشطته السياسية التوعوية والمؤثرة، حتى يتمكنوا من السيطرة على مجالات السياسات العامة، وتجنيب النخب المدنية الحزبية والتفوقراطية، لاحتلال المناصب الحساسة في الدولة، والقيام بإصلاحات سياسية تحصر دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ الأمن الخارجي^{١٤}. أما بشأن الاستراتيجيات الاسترضائية التي تلجأ إليها النخب المدنية أحيانا لدفع النخب العسكرية للقبول بمدنية الدولة، فقد أجملها الباحثان في ورصد وتتبع النشاط السياسي للضباط، ومعاينة كل

^{١٢} - يقدم مايكل داش *Michael DESCH*، مقتربا دقيقا يتعلق بدور التهديدات الأمنية في استقرار العلاقات المدنية العسكرية، حيث قسم التهديدات الأمنية إلى نوعين، داخلية وخارجية، فاستنتج أن العلاقات المدنية-العسكرية في هذه الدول، تكون مستقرة عندما ترتفع حدة التهديدات الخارجية مقارنة بالتهديدات الداخلية، في مقابل ذلك، تتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية للدولة، عندما ترتفع حدة التهديدات الداخلية أمام التهديدات الخارجية، انظر:

Legault, Albert, (2001), *Démocratie et transfert de normes : les relations civilo-militaires*, Études internationales, vol. 2, no 2, p.p 175-176.

^{١٣} - Croissant, Aurel, Kuehn, David and others, (2013), *Democratization and Civilian Control in Asia*, Op.Cit, pp 45-52.

^{١٤} - Ibid, pp 42-56.

من تثبت في حقه التطاول على اختصاصات المدنيين. وعلى هذا المستوى بالذات، لوحظ عدم إيلاء الباحثين عناية كافية للأدوار الخارجية الداعمة للحكم المدني، بعدما عمدا إلى ترتيبها في المرتبة الأخيرة ضمن العوامل المساعدة على تحقيق السيطرة المدنية، مع أن هذا العامل كان له دور كبير في دفع مسار الانفتاح الديمقراطي للدول النامية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولا سيما الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم النخب المدنية، والضغط على النخب العسكرية للقبول بالحكم المدني في العديد من الدول النامية، وهذا ما نعتقد أنه أحد مواطن القصور الأساسية في النظرية. عدا ذلك، نجح الباحثان في تفكيك مستويات الانتقال الديمقراطي في خمس دول أسيوية على أساس ترجيح قدرة أي من النخبتين، المدنية والعسكرية، على صناعة القرار السياسي، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل ٢: قدرة اتخاذ القرار بين المدنيين والعسكريين في تايلاند، الفلبين، إندونيسيا، تايوان،

كوريا الجنوبية في دراسة منشورة عام ٢٠١٢.

كوريا الجنوبية	تايوان	أندونيسيا	الفلبين	تايلاند	
					تجنيد النخب
					السياسة العامة
					الأمن الداخلي
					الدفاع الخارجي
					التنظيم العسكري
لوحة المفاتيح:  العسكريون يسيطرون على صناعة القرار.  وجود حدود أمام المدنيين في صناعة القرار.  سيطرة المدنيين على صناعة القرار.					

المصدر: أحمد محسن، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، ص. ١٠.

إن ترجيح الباحثان لسيطرة المدنيين على صناعة القرار السياسي في كوريا الجنوبية وتايوان، أكدت صدقيته في جل مؤشرات قياس الديمقراطية، لكن دون تجاهل أن نجاح الانتقال الديمقراطي في

البلدين تم بفضل الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي^{١٥}. فيما لا زال التنافس المدني-العسكري لم تتضح معالمه بعد في أندونيسيا، حيث ما زال المدنيون غير قادرين على فرض سيطرتهم الكاملة على القرارات المتعلقة بتنظيم المؤسسة العسكرية ذاتها، وبالأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، رغم نجاح الدولة في إقرار الانتقال الديمقراطي في العام ١٩٩٨. وهو أمر تنبه له أيضا زولتان باراني في تناوله للنواقص التي مازالت تواجه السيطرة المدنية في الدول النامية، والتي حددها في بقاء قائد الجيش مسؤولاً أمام الرئيس لا أمام وزير الدفاع، واستمرار مشاركة القوات المسلحة الوطنية الأندونيسية في الاقتصاد الوطني، وكذلك احتفاظ شريحة عليا من الضباط بدور مهيمن في صوغ سياسة الدفاع الوطني^{١٦}. فيما يبقى الانتقال الديمقراطي في الفلبين محفوفاً بالمخاطر نتيجة ترشح الجيش بين دعم الانتقال الديمقراطي تارة، واستمراره في المنافسة على السلطة تارة أخرى^{١٧}.

لعل الأمر المثير في نظرية كرواسون وكوهين هو تحذيرهما من هشاشة الانتقال الديمقراطي في تايلاند، بسبب ضعف السيطرة المدنية فيها، حيث لاحظا أن الجيش مازال يحتفظ بسيطرته على الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والتنظيم العسكري. سنتان بعد ذلك كانتا كافيتين لإثبات نبوءة الباحثين، حين وقع انقلاب عسكري مدعوم من الملك على الحكومة المدنية في ٢٠١٤، عطل الانتقال الديمقراطي في الدولة، وأدخلها في مسلسل طويل من السخط السياسي على سيطرة الملك والجيش على السلطة، كان آخرها اندلاع احتجاجات حاشدة في العاصمة بانكوك في شتبر ٢٠٢٠، رفعت مطالب إصلاح النظام الملكي وإبعاد الجيش عن السياسة، وعودة المسار الديمقراطي^{١٨}.

^{١٥} - تيوريل، يان، (٢٠١٩)، محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (١٩٧٢-٢٠٠٦)، ترجمة (خليل الحاج صالح)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٩١.

^{١٦} - باراني، زولتان، (٢٠١٨)، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين، ترجمة (نبيل الخشن)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٣١٧.

^{١٧} - ماضي، عبد الفتاح، (٢٠٢١)، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٨٤.

¹⁸ - Boisseau Du Rocher, Sophie, (2020), Manifestations en Thaïlande : La jeunesse face au système, Lettre du Centre Asie (Institut français des relations internationales), no 85, p 1.

إجمالاً، إن الطابع التنافسي الذي خيم على العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية منذ نهاية الحرب الباردة، طال فقط الدول التي سعت إلى الدخول في مسار الانتقال الديمقراطي في هذه الحقبة، وكانت معظمها أسبوية. نجح الانتقال في بعضها بعد نجاح السياسيين في إنهاء هيمنة العسكريين على السياسات العامة، بينما بقيت السلطة السياسية في معظم الدول الإفريقية والعربية تحت سيطرة العسكريين، إما بشكل مباشر في النظم السياسية العسكرية، أو بشكل غير مباشر في شكل نظم مدنية من وراء ستار عسكري. ففي السياق العربي، لم تحاول النخبة السياسية استعادة السلطة السياسية إلا في محطات استثنائية محدودة جداً، تجلّى أهمها في اندلاع ثورات العربي في العام ٢٠١١، والذي كان الانتقال إلى الديمقراطية من أسمى أهدافها. لكن بما أن تحقيق هذا الهدف كان يقتضي التخلص من النظم السلطوية؛ سواء منها العسكرية، أو المدنية المستندة على قوة الجيش، فقد دخلت علاقة النخبتين المدنية والعسكرية في، هذه الدول، في مرحلة جديدة من التنافس استدعت العودة لتفكيك علاقات جيوشها بالسلطة السياسية.

ثانياً: مقارنة العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية

إذا كان الدور البارز الذي لعبته النخب العسكرية خلال ثورات الربيع العربي، هو الذي ألهم الباحثين إلى دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية إبان الحراك وبعده، فإنه دفعهم ذلك إلى معاودة التنقيب في الحثيات التاريخية والمؤسسية لعلاقة الجيش بالسياسية في الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال. وفي هذا الإطار تبدو أعمال الباحث مهراّن كامرافا جديرة بالاهتمام في فهم الأدوار السياسية للجيش العربية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، وأعمال الباحث زولتان باراني ملهمة في تفسير موقف نفس الجيوش من الحراك والثورة العربيين.

١- مقارنة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية قبل اندلاع ثورات العام ٢٠١١

يعتبر الباحث الأمريكي من أصل إيراني مهراّن كامرافا واحداً من الباحثين السابقين إلى توظيف متغيرات العلاقات المدنية-العسكرية في دراسة النظم السياسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باعتبارها محددات جوهرية لفهم طبيعة النظم السياسية القائمة. لقد كانت دراسته للمهنية العسكرية في الشرق الأوسط التي أصدرها في مقال "الاحترافية والعلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East"، قد صنفت

جيوش هذه الدول حسب وضعيتهم داخل النسق السياسي من جهة، ومن جهة ثانية على أساس نقط التماس بين الوظائف الأمنية والأدوار السياسية للنخب العسكرية.

فحص كامرافا ظروف تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، ليستقر رأيه على ضعف احترافية المؤسسات العسكرية العربية، مرجعا ذلك السياق السياسي العربي لم يتأثر بالعوامل التي تطورت في ظلها احترافية المؤسسات العسكرية الغربية، وخاصة منها العوامل التي توفرها الليبرالية الغربية؛ من قبيل الإعلاء من قيم الحرية وحقوق الإنسان، وفصل السلط، وتمدين الدولة. فالاحترافية العسكرية التي يتم الحديث عنها عربيا ما هي إلا تعبير عن من نظرة النخب السياسية، بما فيها تلكم القادمة من المؤسسة العسكرية، للمؤسسة العسكرية باعتبارها أداة تحميها من الاضطرابات الاجتماعية والانقلابات العسكرية¹⁹. لهذا وصف الجيوش العربية بالضعيفة من حيث الاحترافية العسكرية، معللا ذلك بانحصار احترافيتها في الجانب التقني من المهنة العسكرية؛ كتزويد الجيش بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، والتدريب الفني، وإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات التوظيف والترقية²⁰، فيما تبقى جوانب العقيدة والمذهب العسكريين، وإدماج المؤسسات التمثيلية والمجتمعية في الرقابة على النخب العسكرية، كنواقص تعزز بشكل مستمر التطلعات السياسية للعسكريين.

على أساس ضعف احترافيتها، صنف كامرافا الجيوش العربية حسب معيار دورها السياسي الحالي، وفي الملاحظات التي صاحبت تشكل الدول العربية بعد الاستقلال. وعلى هذا المستوى بالذات، اعتقد أن العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية تتغذى من الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها الدولة والمؤسسة العسكرية، أي أن دورها السياسي ما هو إلا امتداد للماضي في الحاضر. وحسب هذا المعيار قسمها إلى ثلاثة أصناف؛ الضباط السياسيين المستبدين، والملكيات المؤسسة على

¹⁹– Kamrava, Mehran, (2000), Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, Political Science Quarterly, vol. 115 no 1, pp 67-91.

²⁰– Ibid.

القبلية، والجيش ذات التبعية المزدوجة^{٢١}، جاعلا لكل صنف خصائصه الذاتية والموضوعية، أوردها كما يلي:

أولاً: صنف الضباط السياسيين المستبدين:

وجد هذا الصنف في بعض الدول العربية التي طرأ على نظامها السياسي بعض التحول، حيث كان يتزعمه ضابط عسكري، وتحت تأثيره بتحويلات سياسية واقتصادية ومجتمعية داخلية، وأخرى قادمة من المحيط الخارجي الدولي، لجأ هذا الحاكم إلى الظهور في شكل مدني، دون التنكر لخلفيته العسكرية، رغم لجوئه لتمدين أجهزة الدولة خوفاً من انقلاب الجيش عليه^{٢٢}. وبالتالي، فالنظام السياسي هنا خرج من رحم الجيش أصبح مع مرور الوقت أكثر تخوفاً منه.

عملياً، يمكن فهم هذا الصنف في مصر، وسوريا، والجزائر، وليبيا في فترة القذافي، وموريتانيا، واليمن خلال حكم عبد الله صالح، حيث اختارت المؤسسة العسكرية التي أنشأت النظام السياسي، المشاركة في الشأن السياسي الظاهر بقدر محدود، مع الاحتفاظ لنفسها بحياسة السلطة السياسية الفعلية. تمارس المؤسسة العسكرية السلطة عبر عدة قنوات، أهمها مؤسسة رئاسة الجمهورية التي ترتبط بها بشكل وثيق، بما أن منصب الرئيس يحتله عسكري سابق، أو حاكم مدني أوصلة المؤسسة العسكرية إلى السلطة، ويعتبر بذلك كل طرف مصدر قوة للآخر، حيث تتدخل المؤسسة العسكرية في قرارات الرئيس، والأخير لا يمكنه التخلي عنها لأنها تحمي نظامه^{٢٣}. وهو ما يفسر، حسب كامرافا، اصطفاغ المؤسسة العسكرية في هذا النمط من الأنظمة السياسية العربية، وكأنها حكومة موازية، نظير ما تمتلكه من سلطات واسعة في توجيه السياسات الداخلية والخارجية للدولة. فيما يقتصر دور الحكومات على تصريف ما يقرره العسكريون، حيث لا يعلو القرار العسكري أي سلطة أخرى في الدولة.

²¹– Kartveit, Bard, and Gabrielsen Jumbert, Maria, (2014), Civil–Military Relations in the Middle East: A Literature Review, Bergen (Norway): CHR Michelsen Institute (CMI), p 6.

²²– Kamrava, Mehran, Professionalization and Civil–Military Relations in the Middle East, Op.Cit, pp 70–75.

^{٢٣}– غماري، طيبي، (٢٠١٩)، الجندي والدولة والثورات العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٤٧.

ازداد تعاضم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية تحت تأثير مصالحها الاقتصادية القائمة ضمن النسيج الاقتصادي المدني للدولة، وكذلك ميزانيتها العسكرية الضخمة^{٢٤}. وهي تستند في ضمان استمراريته على رأس السلطة على أذرع فكرية وإعلامية، تتولى مهام تبرير أحقية العسكريين في الهيمنة على السلطة، وترغب فيه، تحت دوافع ودورهم الأحادي في الحفاظ على الدولة والمجتمع من الأطماع السياسية الخارجية، ومن التماهي مع القيم الغربية عن البيئة العربية، كل ذلك بغية أدلجة المجتمع عسكرياً^{٢٥}، عبر الترويج الكثيف للحكم الديمقراطي من خلفية عسكرية^{٢٦}. وهو ما أبقى الجيش في هذا الصنف مهيمنا على السلطة الفعلية داخل الدولة، يتدخل في وضع الخطوط الكبرى للشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: صنف الملكيات القبلية

رأى كامرافاً أن الملكيات العربية تعتمد شكلاً خاصاً من العلاقات المدنية-العسكرية، تهيكل في إطاره القوات المسلحة اعتماداً على الولاء القبلي، وهو صنف يجد مرجعه فيما كان يسميه نزيه الأيوبي "المجمع العسكري القبلي"^{٢٧}، والذي يتيح للمؤسسة الملكية التحكم في القوات المسلحة، من خلال تكوين سلسلة قيادتها من ضباط ينتمون إلى القبائل الموالية لها^{٢٨}. وقد فصل الباحث في هذا الصنف بين النظم الملكية في الخليج، التي تتألف مؤسساتها العسكرية من قوات صغيرة الحجم، تلجأ إلى تدعيمها وظيفياً بالمرتزقة، وأما "الملكيات المدنية" في الأردن والمغرب، فهي تتوفر على جيوش كبيرة،

^{٢٤} - باروت، محمد جمال وآخرون، (٢٠١٨)، الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، منشور على (book google)، شوهذ في ١٣/١٢/٢٠٢٠، متوفر على:

<https://bit.ly/3rBJEQJ>

^{٢٥} - النقيب، خلدون حسن، (١٩٩٦)، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٤٣.

^{٢٦} - صايغ، يزيد، (٢٠١٢)، جمهورية الضباط الأحرار في مصر، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص.ص ١١-١٦.

^{٢٧} - الأيوبي، نزيه، (٢٠١٠)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص ٥٥٢.

²⁸ - Kartveit, Bard, and Gabrielsen Jumbert, Maria, (2014), Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review, Op.Cit, p 6.

ومستقلة وظيفيا، تغدق على الضباط المرتبين في الأعلى درجة بامتيازات اقتصادية، نظير الحفاظ على ولائهم للنظام^{٢٩}.

وحيث إن النظام القبلي السائد داخل هذه الملكيات قد مرّ بدوره بتحولات عميقة في بنيته الاجتماعية والاقتصادية، أفرزت في الأخير قبائل موالية للنظام الملكي، وأخرى منافسة أو حتى معادية له، حاول النظام الملكي احتواء انعكاساتها على الجيش عن طريق الموازنة بين حجم الأخطار الأمنية، وتحدي تحقيق الاستقرار القبلي داخل المجتمع. لهذا تمت إعادة هيكلة الجيش على أساس وضع ضباط القبائل الموالية في المراكز القيادية، وحصر ضباط القبائل الأخرى في مراكز غير مؤثرة للحد من خطورتهم، لكن دونما الدخول السماح بمعاداتهم، فالتحكم فيهم يتحقق بشكل مؤسسي باعتبارهم جزء من قيادة الجيش، تتضبط في مهامها حسب موقعها في بنيته التراتبية. وبالتالي يكون لاضطلاع هذا الجيش بمهمة حماية العائلة المالكة من جهة، وتكوينه القائم على البعدين القبلي والمناطقية أكبر مكان من ضعف احترافيته العسكرية.

ثالثا: الجيوش ذات التبعية المزدوجة

يشمل هذا الصنف الدول التي ترتبط جيوشها بولاءات أيولوجية^{٣٠}، وعقائدية^{٣١}، أكثر منها قبلية، وتشمل على الخصوص الجمهوريات العربية، مثل مصر إبان حكم جمال عبد الناصر، وحزب البعث في العراق وسوريا، وحزب جبهة التحرير في الجزائر، والنظام الجماهيري الهجين الذي أنشأه القذافي في ليبيا. استلهم النظام الحاكم في هذه الدول تجربة الحزب الشيوعي من الاتحاد السوفياتي والجمهوريات التي كانت تابعة له، حيث تتمركز سلطة مطلقة بيد الحزب الوحيد، ومنه توزع على كافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، ضمن مشروع أيديولوجي خاص كان يهدف

²⁹– Kamrava, Mehran, (2000), Professionalization and Civil–Military Relations in the Middle East, Op.Cit, pp 90–91.

^{٣٠}– هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين، (٢٠٠٢)، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٤٢.

^{٣١}– بشارة، عزمي بشارة، (٢٠١٧)، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٣٠.

إلى أدلجة أجهزة الدولة وخاصة الجيش^{٣٢}. تتم الأدلجة عبر مختلف قنوات التكوين والتدريب العسكري التي تدعم صورة النظام لدى الضباط والجنود، وأيضاً من خلال مدّ الجسور بين الحياة السياسية والعسكرية، والتي تلتقي ضمن الحزب الحاكم الذي تتلاشى على مستواه جميع الفروق والخصائص المؤسسية، بحيث يجمع القادة الضباط بين عضويتهم في الحزب الحاكم، وفي المناصب القيادية للمؤسسة العسكرية، وفق ثنائية حكم الحزب/العسكر^{٣٣}.

تطور المنظور العسكري للنظام السياسي داخل هذا الصنف ليتجاوز الجيش النظامي إلى تأسيس مليشيات مؤدلجة، حسب كامرافا، تتكون من متطوعين ذوي ولاء أيديولوجي وارتباط عاطفي بالحاكم والنظام، وهي تعمل بالموازاة مع الجيش على حماية النظام من التهديدات المحلية التي تتبع غالباً من الحركية الفكرية والسياسية للمجتمع المدني، أو من تهديدات قد يكون مصدرها الجيش النظامي ذاته^{٣٤}. ففي هذا الصنف يتحول الجيش والمليشيات المرتبطة بالنظام، إلى قوة عسكرية تفرض رقابة شديدة على المجتمع، بكل مؤسساته ونشاطاته بهدف تأمين الاستمرارية للنظام، وقمع أي توجه قد ينبعث للمطالبة بإصلاح النظام السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية.

وكمثال على وجهة رأي كامرافا نورد تجربة إنشاء المليشيات المسلحة في العراق، ومثاله البارز تأسيس مليشيا "الحرس القومي" على يد حزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٦٣، كجهاز عسكري مسلح لم يكن خاضعاً للترتيبات والضوابط العسكرية، تكونت قيادته من شخصيات سياسية وأخرى عسكرية. لما تعاضم دور "الحرس القومي" أصبح أكثر تدخلاً في شؤون الجيش النظامي والأجهزة الأمنية الأخرى^{٣٥}. بعد انقلاب ١٩٦٨ أسست القيادات البعثية مليشيا "الجيش الشعبي"، واتخذتها أداة للتطويع القسري للنخب المعارضة لها، لتحقيق هدف إخضاع المجتمع بجميع أطيافه

^{٣٢} - هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين، (٢٠٠٢)، النظم السياسية العربية...، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

^{٣٣} - الأيوبي، نزيه، (٢٠١٠)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٣٣.

^{٣٤} - Kamrava, Mehran, (2000), Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, Op.Cit, pp 82-86.

^{٣٥} - المعموري، علي عبد الهادي، (٢٠١٩)، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبدل الإثني، ضمن باروت، محمد جمال، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٦١.

لسلطتها^{٣٦}. فيما عرف العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، تشكيل عدد كبير من الميليشيات أهمها ميليشيا "الحشد الشعبي" الشيعية التي تأسست تلبية للدعوة التي أصدرتها المرجعيات الشيعية بقيادة المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني في ٢٠١٤^{٣٧}، ومنذ ذلك الوقت أصبحت جزء من المنظومة العسكرية الرسمية للعراق، حيث تتولى الحكومة تسليحها وتمويلها، ودفع أجور عناصرها، وتعويض ذوي قتلها^{٣٨}.

عموما، إذا كان كامرافا قد توصل إلى أن ضعف الاحترافية العسكرية للجيش العربية، كان سببا في تغلغل ضباطها في الشؤون السياسية، فإن التصنيف الذي قدمه لم يكن جديدا في الدراسات السياسية العربية. لتوضيح ذلك، يمكن القول إن كامرافا قد استمد صنف الضباط المستبدين والجيش ذات التبعية المزدوجة، من توصيف خلدون حسن النقيب لمراحل هيمنة العسكر على السلطة في الدول العربية^{٣٩}، ولم يزد هما سوى بعض التوضيحات المستحدثة، كإبراز دور الميليشيات مثلا في الحفاظ على نمط السلطة القائم. كما أن التصنيف الثلاثي لكامرافا يتقاطع كلية مع تصنيف ثلاثي آخر كان قد وضعه الباحث عبد الإله بلقزيز لفرز الجيوش العربية حسب دورها السياسي، أصنافه هي؛ جيش السلطة، وسلطة الجيش، والجيش الأهلي. ففيما احتوى صنف جيش السلطة صنف جيوش الملكيات القبلية عند كامرافا، حيث تستولي السلطة الملكية على الجيش، وتحوله إلى أداة تحت إمرتها، ثم تعلي من شأنه في الكيان الوطني لتعيد تعريفه خارج وظيفته الأصلية^{٤٠}. أما صنف سلطة الجيش

^{٣٦} - علي، حمدي بشير، (٢٠١٩)، العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للميليشيات والأمن الإقليمي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ص ٦١.

^{٣٧} - عدلي، أحمد، (٢٠٢١)، الجيوش الموازية: ميليشيا "الحشد الشعبي في العراق"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في ١٦/٠٤/٢٠٢١، شوه في ١٧/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://bit.ly/3vwbi5u>

^{٣٨} - الحامد، رائد، (٢٠١٥)، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤، في ١ يناير ٢٠١٥، شوه في ١٧/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://2u.pw/Piws3v7>

^{٣٩} - النقيب، خلدون حسن، (١٩٩٦)، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٤٣-١٤٤.

^{٤٠} - بلقزيز، عبد الإله بلقزيز، (٢٠٠٢)، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، ضمن ولد داداه، أحمد، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢١-٢٢.

عند بلقزيز فهو يحوي صنفى الضباط المستبدين والجيوش ذات التبعية المزدوجة، حيث تحول الجيش في الصنفين إلى سلطة سياسية حاکمة، عمدت إلى عسكرة السياسية والمجتمع^{٤١}.

نتج عن الطابع التعميمي لمقتررب كامرافا بعض القصور في فهم سلوك النخبة العسكرية العربية تجاه النظام السياسي، في أوقات الاضطراب الاجتماعي، وهذا ما تبين خلال الحراك العربي في ٢٠١١، التي أدت أحداثها إلى بروز انقسامات عميقة داخل الجيوش ذات التبعية المزدوجة، في ليبيا واليمن، ولتدرك هذا النقص برز مقتررب زولتان باراني الهادف إلى الجمع بين تحليل الموقع السياسي للجيش في النظام السياسي القائم، والتنبؤ بردات فعل الجيش تجاه النظام في حالة تعرضه لثورة شعبية تهدف إلى إسقاطه.

٢- العلاقات المدنية-العسكرية في زمن الثورات العربية لعام ٢٠١١

اهتم زولتان باراني بدراسة موقف الجيوش إبان الثورات العربية التي اندلعت في ٢٠١١، في محاولة منه لوضع إطار نظري شامل متعلق بموقف الجيش من الثورة، من شأنه مساعدة الخبراء الأمنيين والعسكريين والباحثين السياسيين على التنبؤ القبلي بحدوث الثورة من جهة، ومن جهة ثانية بتوقع ردات فعل الجيوش من أطرافها. لقد كان لتفاجئ خبراء الأجهزة الاستخباراتية الغربية باندلاع الثورات العربية، وبإسقاطها السريع لأنظمة حكم كان يعتقد أنها تمتلك قدرات مهمة لضمان البقاء، كنظام حسني مبارك في مصر، وزين العابدين بن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، وعبد الله صالح في اليمن. لهذا أوجبت الثورات العربية حسب باراني ضرورة الاهتمام بوضع منهجية علمية للتنبؤ بالثورات وبموقف الجيوش منها، وذلك حتى يتسنى للباحثين والخبراء توقع ردات فعل هذه الجيوش في حالات مستقبلية^{٤٢}.

^{٤١} - المرجع نفسه، ص ٢٢-٢٣.

^{٤٢} - وجب التأكيد في هذا الإطار أن زولتان باراني لم يكن سابقا لطرح الإشكالية المتعلقة بعدم قدرة الباحثين والخبراء على التنبؤ باندلاع الحراك العربي، فمن باب إنصاف البحث العلمي السياسي العربي، وجب التأكيد أن الباحث المصري أحمد تهاامي عبد الحي كان سابقا لطرح هذه الإشكالية، فور اندلاع الحراك العربي، عندما تساءل عن قصور العلوم الاجتماعية في التنبؤ باندلاع الحراك الثوري العربي قبل باراني، في مقال نشره في ٢٠١١، بعنوان : لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟، رغم أن الأخير ركز على دراسة متغيري النظم السلطوية العربية والدراسات الثورية، ولم يدمج الجيش كأداة رئيسية في معالجته للإشكالية، انظر :

عالم باراني موقف الجيوش العربية من الثورات العربية، انطلاقاً من تحليل الخلفيات الاقتصادية والأنثروبولوجية والتاريخية التي تحيط علاقتها بالمجتمع وبنظامها السياسي، وعلى إثر ذلك، قسمها إلى أربع فئات:

- جيوش وقفت مع الثوار: حالي تونس ومصر.
- جيوش انحازت إلى النظام السياسي ضد المتظاهرين: حالي البحرين وسوريا.
- جيوش انقسمت بين النظام القائم والثوار: حالي اليمن وليبيا.
- جيوش الملكيات العربية: بقيت منعزلة بشكل تام عن الحراك السياسي^{٤٣}.

أكد باراني أن موقف الجيش بين الاستجابة للمتظاهرين لإنجاح الثورة، أو للنظام السياسي لقمعها، تحكمت فيه خلال الثورات العربية سبعة عوامل، بينها في الشكل التالي:

الدول	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
العوامل العسكرية						
١- التماسك الداخلي للجيش	٢	٢	٥	٥	٠	٥
٢- الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٠	٠	٦	٦	٠	٦
٣- الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	٥	٥	٢	٢	٥	٣

عبد الحي، أحمد تهامي، (٢٠١١)، لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، ص ٤٦-٤٩.

^{٤٣}- باراني، زولتان، (٢٠١٧)، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة (عبد الرحمن عياش)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص ٢٣٠.

٥	٦	٤	٣	٤	٥	٤- رؤية الجنرالات لشرعية النظام
						المتعلقة بالدولة
٥	٣	٢	٥	٣	٤	١- تعامل النظام مع الجيش
						المجتمعية
٥	٣	٢	٤	٥	٥	١- حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات
						الخارجية
٤	٢	٢	٤	٠	٠	١- احتمالية التدخل الأجنبي
مفتاح التقويم العددي:						
صفر: غير مهم على الإطلاق، أو ليس عاملاً يستحق						
النظر						
٤: مهم						
٥: مهم جداً						
٦: عامل حاسم، أو ذو أهمية بالغة						
١: ذو أهمية طفيفة أو هامشية						
٢: ذو أهمية ضئيلة						
٣: مهم إلى حد ما						

المصدر: زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ص.ص: ٢٨٠-٢٨٣

يستشف مما سبق، أن العوامل المؤثرة في موقف جيوش الدول الست من الثورة متباينة من فيما بينها، كانعكاس للتباين الذي كان قائماً فيما بينها على مستوى بنيتي النظام السياسي والجيش:

✓ تأثر موقف الجيش التونسي بدرجة أكبر بثلاثة عوامل؛ نظام التجنيد التطوعي الذي يعتمده، ورؤية الجنرالات لشرعية النظام السياسي، ثم حجم المظاهرات، فيما تأثر بدرجة أقل بعامل تعامل النظام السياسي مع الجيش. فيما لم يتأثر موقفه بعامل الانقسامات السويولوجية للجيش، واحتمالية تدخل عسكري خارجي.

✓ تأثر موقف الجيش المصري بشكل أساسي بعاملتي نمط التجنيد التطوعي، وحجم المظاهرات، وبدرجة أقل بعامل رؤية الجنرالات لشرعية النظام السياسي، وعامل تعامل هذا النظام مع الجيش. فيما لم يتأثر بعاملتي الانقسامات السوسيولوجية للجيش، واحتمالية تدخل عسكري خارجي.

✓ تأثر موقف الجيش الليبي بالعوامل السبعة لكن بدرجات متفاوتة، في مستوى تنازلي ممتد من عامل الانقسامات السوسيولوجية، إلى عامل التماسك الداخلي، وتعامل النظام مع الجيش، ثم عامل حجم المظاهرات واحتمالية التدخل الخارجي، وأخيراً عامل رؤية الجنرالات للنظام، ونمط التجنيد.

✓ على غرار الجيش الليبي، تأثر موقف الجيش اليمني بالعوامل السبعة، لكن في ترتيب تأثري مختلف، بدءاً من عامل الانقسامات السوسيولوجية، يليه التماسك الداخلي للجيش، وبعده عامل رؤية الجنرالات للنظام السياسي، فيما تأثر بدرجة أقل بثلاثة عوامل؛ نمط التجنيد، وحجم المظاهرات واحتمالية التدخل الأجنبي.

✓ تأثر موقف الجيش البحريني بشكل كبير بعاملتي رؤية الجنرالات للنظام السياسي، ثم نمط التجنيد، وبدرجة أقل بعوامل؛ تعامل النظام مع الجيش، وحجم المظاهرات واحتمالية التدخل الأجنبي، فيما لم يكن لعامل التماسك الداخلي للجيش وبنيتة السوسيولوجية أي تأثير يذكر.

لقد كان الجيش السوري هو الأكثر تأثراً بنسب كبيرة بالعوامل السبعة معاً، بدرجة حاسمة بعامل البنية السوسيولوجية للجيش، وبدرجة جد مهمة بعوامل التماسك الداخلي للجيش، ورؤية الجنرالات لشرعية النظام، وتعامل النظام مع الجيش وحجم المظاهرات، وبدرجة مهمة بعامل احتمالية التدخل الأجنبي، ومهمة نسبياً بعامل نمط التجنيد.

وكخلاصة للتوقعات، أكد باراني أن توقع انتصار الجيش المصري للثورة المطالبة برحيل نظام مبارك هو التوقع الأسهل، حيث أشار إلى أن تبين موقفه كان عسيراً قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، بسبب وجود خلافات بين قادة الجيش وقادة الأجهزة الأمنية الداخلية التابعة للنظام، لكن بعد مرور أسبوع من اندلاع المظاهرات وخاصة بعد "موقعة الجمل"^{٤٤}، كان من المنطقي توقع صدور أوامر

^{٤٤} - موقعة الجمل هي عبارة عن هجوم بالجمال والبيغال والخيل يشبه معارك العصور الوسطى، نفذه مجرمون خطرون في مصر يطلق عليهم اسم "البلطجية"، في ٢ فبراير 2011، بهدف الانقضاض على المتظاهرين في ميدان

من قادة الجيش بعدم إطلاق النار على المتظاهرين، خوفا من الحجم الكبير للمظاهرات، ومن تراجع شرعية النظام في نفوس الضباط، وفعلا بعد ثلاثة أشهر كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد سيطر على البلاد بعد تنحي مبارك^{٤٥}. أما في الحالة التونسية فالتوقع لم يكن صعبا في المراحل الثلاثة للثورة، وذلك راجع إلى التهميش الذي لقيه الجيش من نظام ابن علي، واحتدام خلافاته مع الأجهزة الأمنية^{٤٦}. الأمر نفسه ينطبق على الحالات الأربع المتبقية؛ حيث كان من السهل التنبؤ بانقسام الجيش في ليبيا واليمن إلى تيارين، واحد موال للنظام والثاني للثوار، بسبب الانتماءات القبلية والهويات المناطقية التي كانت تخيم على الجيشين، وكذلك قرار الجيش السوري، الذي يهيمن عليه الضباط العلويون، بدعم نظام الأسد ذو المرجعية العلوية أيضا، مع توقع احتمال انشقاق الضباط السنة عاجلا أو آجلا والانضمام للمعارضة، وتحت نفس الدافع، اصطف الجيش البحريني الذي يهيمن عليه ضباط سنة كذراع أمنية للنظام الملكي السني الذي كان في مواجهة ثورة شيعية^{٤٧}.

على الرغم من البناء النظري المتكامل لمقترح باراني للتنبؤ بموقف الجيوش العربية بين الاصطفاف إلى جانب النظام السياسي أو الثورة الشعبية في أوقات الاضطراب الاجتماعي، إلا أنه مع ذلك عانى

التحرير في القاهرة أثناء ثورة ٢٥ يناير، لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون. وجهت تهمة الإعداد لموقعة الجمل لـ ٢٥ متهما، جلهم من رموز نظام مبارك، بدأت محاكمتهم في شتبر ٢٠١١، وانتهت ببراءة جميع المتهمين في أكتوبر ٢٠١٢، انظر:

مسعد، إسلام، (٢٠١٤)، "موقعة الجمل" بمصر في ذكرها الثالثة.. ١٤ قتيلًا و ١٥٠٠ مصاب بلا جاني، صحيفة رأي اليوم، ٢٠١٤/٠٢/٠٢، شوه في ٢٠٢٠/٠٨/١٣، متوفر على: <https://bit.ly/3271SAX>
^{٤٥} - سيدريك، دهونت، (٢٠٢٠)، مراجعة كتاب: الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي، مجلة رواق عربي، العدد ٢٥، ص. ٦٢.

^{٤٦} - يتفق ويليام تايلور مع باراني في أن موقف الجيش التونسي من النظام تأسس على التهميش الذي طاله مقارنة بأجهزة الأمن الداخلي خلال فترة حكم الرئيس بن علي، لكنه توسع بشكل دقيق في جرد مستويات التهميش، التي وجد أنها خلقت عند الجيش هدفا لإعادة التوازن أمام الأجهزة الأمنية، ما كانت لتحقيقه إلا من خلال استغلال الثورة على بن علي، وكمثال على ذلك التهميش الذي طالها، ذكر تايلور أنها عانت من ضعف تعدادها البشري، وإعدادها التقني والتدريبي، حيث عرفت مستويات متدنية من التجنيد، ونقص كبير في المعدات والأسلحة، في الوقت الذي كانت تعرف فيه أجهزة الأمن الداخلي سخاء في التوظيف، ووفرة في الأجهزة والمعدات، وتمتيع ضباطها بامتيازات وأجور تفوق ما يحصل عليها نظراؤهم في الجيش، انظر:

تايلور، ويليام، (٢٠١٨)، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية...، مرجع سابق، ص. ١٧٣-١٧٤.

^{٤٧} - باراني، زولتان، (٢٠١٧)، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، مرجع سابق، ص. ٢٩٣-٢٩٦.

من بعض القصور المنهجية والتحليلية. فعلى المستوى المنهجي، يصعب الاعتماد على المعاملات المتأرجحة بين ٠ و ٦، لقياس الوزن التأثيري للعوامل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة العسكرية، وبالعلاقتها بالنظام السياسي، تصديقا للتكتم الكبير الذي يطبعها، والذي كان قد نبه إليه في مقدمة مؤلفه. أما على المستوى التحليلي، فما يعاب على المقترَب هو الطابع الانتقائي للأحداث والدوافع لإصدار حكم حول موقف للجيش، متأرجح بين دعم النظام السياسي أو الثورة أو الانقسام. لذلك، أعيب على باراني اهتمامه بالتنبؤ بردات فعل الجيش من الثورة بأثر رجعي، لأن التنبؤ في مختلف العلوم الاجتماعية يخضع لضغط الظاهرة الاجتماعية وتعتدّها^{٤٨}، ولا للمقارنة بمواقف سابقة.

وبهذا يمكن القول إن النتائج التي توصل إليها باراني ما هي إلا حصيلة شاملة لما شهدته ثورات الربيع العربي^{٤٩}، وفي أفضل الأحوال ما هي إلا إعادة سردية للوقائع والأحداث الصادر عن الجيش في ترتيب نسقي، والحال أن التنبؤ بأثر رجعي لموقف جيش معين من ثورة معينة، لا يمكن الاسترشاد به لتوقع موقف الجيش نفسه في وضعيات مستقبلية. كما انتقد باراني بشدة في مسألة إصراره على تجاهل تأثير المتغيرات الخارجية على موقف الجيش، باستثناء الحالة الليبية، رغم أن معظم الدراسات التي أعادت تفكيك الثورات العربية، توصلت إلى أن العامل الخارجي كان محددًا لموقف الجيوش منها^{٥٠}.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى إن مقارنة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية في ما بعد نهاية الحرب الباردة، استهدفت إخراج السلطة السياسية من الهيمنة العسكرية، وإدخال السياسيين إلى حيز المنافسة عليها، في أفق تحقيق الانتقال الديمقراطي في هذه الدول، وذلك عن طريق:

✓ توظيف سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان إحدى الدعامات السياسية التي شيد عليها احتكار العسكريين للسلطة السياسية في الدول النامية.

^{٤٨} - أبراش، إبراهيم، (٢٠٠٩)، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص. ٣٥.

^{٤٩} - غماري، طيبي، (٢٠١٩)، الجندي والدولة والثورات العربية، مرجع سابق، ص. ٥٢.

^{٥٠} - ماضي، عبد الفتاح ماضي، (٢٠١٩)، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٦، ص. ١٣-١٧.

- ✓ استثمار تحولات السياسة الدولية في الشق المتعلق ببروز المشروع الأمريكي لدعم الانتشار الديمقراطي في الدول النامية، والذي كان من المفترض أن يستهدف إسقاط النظم السلطوية التي قامت في هذه الدول بمجرد حولها على الاستقلال.
- ✓ التأكيد على عسر سحب النخبة العسكرية من مركز السلطة السياسية في الدول النامية، نظرا للشرعيات التي أقامت لتحصين هيمنتها على السلطة السياسية، سواء ما تعلق بدسترة فوقيتها السياسية، أو توقعها كمؤسسة مستأمنة على حماية الأمن القومي للدولة.
- ✓ الإيمان بإمكانية النخب السياسية في الدول النامية في المنافسة على السلطة السياسية والوصول إليها، إذا ما تجندت متوافقة حول مشروع تمدين النظام السياسي، ووفرت له دعما شعبيا وخارجيا، واستغلت حتى التهديدات الأمنية المحدقة بها، باعتبارها شروطا موضوعية لإبعاد العسكريين من السلطة.
- ✓ النظر لإخراج العسكريين من السلطة السياسية ضمن مسار من الإصلاح السياسي، تتحقق حلقاته الأخيرة عند إيصال السياسيين المدنيين إلى مناصب الإشراف على السياسة العامة، والتنظيم الداخلي للمؤسسة العسكرية، وتحمل مسؤولية إدارة الأمن القومي.
- ✓ الإيمان بمسار سلمي لإصلاح سياسي متدرج في الدول النامية، يعزز فيه السياسيون موقعهم داخل السلطة السياسي على حساب العسكريين، عن طريق سلك استراتيجيات الاسترضاء، والرد والمتابعة، واعتماد عاملي الولاء والمكافأة في إعادة تشكيل سلسلة قيادة الجيوش، وثم تمدين روادها القيمية أثناء التكوين والتدريب العسكريين.
- ✓ ببروز أزمة خضوع العسكريين للسياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، جراء رفض ضباط البنتاغون الامتثال للخطط التي قدمها الرئيس بيل كلنتون وفريقه الاستشاري للتدخل العسكري الخارجي الأمريكي في كل من البوسنة ١٩٩٦، وكوسوفو ١٩٩٩، فقدت نظرية التناقص المدني-العسكري في الدول النامية سندها التنظيمي والخارجي الأهم.
- ✓ من جانب الدول العربية، لم يحدث أي طارئ جوهري على علاقة الجيوش بالنظم السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكأن هذه الدول بمختلف مؤسساتها كانت في منأى عن التحولات الجذرية التي شهدتها النظام الدولي.
- ✓ صنفت جيوش الدول العربية في هذه الفترة في ثلاثة أصناف: صنف الضباط المستبدين الذي ساد معظم الجمهوريات العربية التي احتكر فيها الرئيس القادم من الجيش على السلطة السياسية، مع محاولاته الدؤوبة للتخلص من إرثه العسكري عبر التطبع بسمات مدنية، والسعي

الدائم لتمدين قيم الجيش حتى لا ينقلب عليه. وصنف الملكيات القبلية التي تعتمد على الجيش في تأمين استقرارها، وحتى تضمن خضوعه بشكل دائم فإنها تعتمد إلى إسناد مختلف مناصب سلسلة قيادته إلى ضباط موالين لها قبلًا. ثم صنف الجيوش ذات الطبيعة المزدوجة، يتموقع فيها الجيش كمؤسسة مؤدلجة خاضعة للحزب الواحد، وقد اختفى هذا النمط من معظم الدول العربية إبان الحرب الباردة، باستثناء الجزائر وموريتانيا اللتين أفل فيهما بمجرد تبنيهما للتعددية السياسية مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، وليبيا التي استقر فيها إلى أن أسقطته الثورة في العام ٢٠١١.

✓ مع اندلاع ثورات الربيع العربي لعام ٢٠١١، شهدت الدول العربية تحولاً نوعياً في الموقع السياسي لجيوشها، اهتم الباحث زولتان باراني بمسألة مدى إمكانية التنبؤ به قبل اندلاع الثورة، متوصلاً إلى أن انحياز الجيش إلى الثورة في تونس ومصر كان من الممكن التنبؤ به قبل اندلاع الثورة، بينما انقسامه في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين لم يكن من الممكن التنبؤ به إلا بعد اندلاع الثورة بفترة صغيرة لا تتعدى شهراً.

المراجع:

أولاً: العربية

- ١- أبراش، إبراهيم، (٢٠٠٩)، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ٢- الأيوبي، نزيه، (٢٠١٠)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- ٣- باراني، زولتان، (٢٠١٨)، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين، ترجمة (نبيل الخشن)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٤- —، (٢٠١٧)، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة (عبد الرحمن عياش)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- ٥- باروت، محمد جمال وآخرون، (٢٠١٨)، الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، منشور على (book google)، شوهدي في ١٣/١٢/٢٠٢٠، متوفر على: <https://bit.ly/3rBJEQJ>
- ٦- بشارة، عزمي بشارة، (٢٠١٧)، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٧- بلقزيز، عبد الإله بلقزيز، (٢٠٠٢)، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، ضمن ولد داداه، أحمد، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٨- تايلور، ويليام، (٢٠١٨)، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، ترجمة (أسامة عباس، وعمرو بسيونس)، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- ٩- تيوريل، يان، (٢٠١٩)، محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (١٩٧٢-٢٠٠٦)، ترجمة (خليل الحاج صالح)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ١٠- الحامد، رائد، (٢٠١٥)، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٤، في ١ يناير ٢٠١٥، شوهدي في ١٧/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://2u.pw/Piws3v7>
- ١١- خشاب، أحمد إمام، (٢٠١٥)، إعادة اختبار نموذج الانتقال: هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا؟، دكار: مجلس تنمية البحث العلمي الاجتماعي في أفريقيا (CODERSIA).
- ١٢- سيدريك، دهونت، (٢٠٢٠)، مراجعة كتاب: الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي، مجلة رواق عربي، العدد ٢٥.
- ١٣- صايغ، يزيد، (٢٠١٢)، جمهورية الضباط الأحرار في مصر، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- ١٤- عبد الحي، أحمد تهامي، (٢٠١١)، لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦.

- ١٥- عبد الرحمن، حمدي وآخرون، (٢٠١٥)، الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.
- ١٦- عدلي، أحمد، (٢٠٢١)، الجيش الموازية: ميليشا "الحشد الشعبي في العراق"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في ١٦/٠٤/٢٠٢١، شوهد في ١٧/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://bit.ly/3vwbi5u>
- ١٧- علي، حمدي بشير، (٢٠١٩)، العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- ١٨- غماري، طيبي، (٢٠١٩)، الجندي والدولة والثورات العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ١٩- ماضي، عبد الفتاح ماضي، (٢٠١٩)، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٦.
- ٢٠- _____، (٢٠٢١)، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٢١- محسن، أحمد، (٢٠١٨)، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، المعهد المصري للدراسات، ص. ٩، في ٣٠/١١/٢٠١٨، شوهد في ٢٣/١٠/٢٠٢٣، متوفر على: <https://2u.pw/MCiCZJy>
- ٢٢- مسعد، إسلام، (٢٠١٤)، "موقعة الجمل" بمصر في ذكرائها الثالثة.. ١٤ قتيلا و ١٥٠٠ مصاب بلا جاني، صحيفة رأي اليوم، ٠٢/٠٢/٢٠١٤، شوهد في ١٣/٠٨/٢٠٢٠، متوفر على: <https://bit.ly/3271SAX>
- ٢٣- مصطفى، مهند، (٢٠١٩)، العسكر ودوره في التحول-العسر والتعثر الديمقراطي، ثلاث حالات دراسة، ضمن باروت، محمد جمال، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٢٤- المعموري، علي عبد الهادي، (٢٠١٩)، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبدل الإثني، ضمن باروت، محمد جمال، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٢٥- النقيب، خلدون حسن، (١٩٩٦)، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٦- هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين، (٢٠٠٢)، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً/ الأجنبية

- 1- Boisseau Du Rocher, Sophie, (2020), Manifestations en Thaïlande: La jeunesse face au système, Lettre du Centre Asie (Institut français des relations internationales), no 85.
- 2- Croissant, Aurel, and Kuehn, David, (2011), Conceptualising Civil-Military Relations in Emerging Democracies, European Political Science (EPS), no 10.
- 3- ——— (2017), Reforming Civil-Military Relations in New Democracies: Democratic Control and Military Effectiveness in Comparative Perspectives, Cham (Switzerland): Springer International Publishing.
- 4- Croissant, Aurel, Kuehn, David and others, (2013), Democratization and Civilian Control in Asia, Google Books, accessed on 17/08/2020, at: <https://bit.ly/3e5pwAB>
- 5- Joana, Jean, (2008), Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie, dans Darviche, Mohammad-Saïd, et Genieys, William, Penser les régimes politiques avec Juan Linz, Paris : L'Harmattan.
- 6- Kamrava, Mehran, (2000), Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, Political Science Quarterly, vol. 115 no 1.
- 7- Kartveit, Bard, and Gabrielsen Jumbert, Maria, (2014), Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review, Bergen (Norway): CHR Michelsen Institute (CMI).

- 8– Legault, Albert, (2001), Démocratie et transfert de normes: les relations civilo-militaires, Études internationales, vol. 2, no 2.